

على هامش الصراحة

تكريم جامعة واسط

إحسان شمران الياسري

في لحظة محتومة من إرادة الله تعالى، خطف الموت في أزمنة متفاوتة، خيرة رجال العراق، الذين كانوا يمتحنون حياتنا جمالها وأفكارها، ومعانيها.. ولأن الموت، مثل كل الأحكام التي تنتظرها بملل وبخوف، كان مبادراً مقدماً ليُغرر الشكل والوقت والشخص.. وهكذا رحل الجواهري، وهو يمتد بقوامته إلى قرن من العطاء الذي لم تأخذ منه الطفولة إلا عقداً ونيفاً.. ورحل البياتي (مسحوب الجنسية).. ومن (لواء الكوت)، رحل شمران الياسري في واحدة من دراما الموت التي لم تنقطع منذ نزل جدنا آدم إلى الأرض الطاهرة..

ولم تكن حياة شمران الياسري إلا مقامة من مقامات الشجن العراقي الذي ظلت تعاند لتبقى، وظل أصداءها على إرثهم في كسر المقامة ومحو اشجانها..

ويوم رحل هذا الرجل الخمسيني الباهر، كانت المساحة التي تقف عليها بقايا الحرية بوسع رأس الدبوس، فغلغنا، وفعل أصدقاؤه، ما يسع لرأس هذا الدبوس من حركة، حتى إننا لم نغامر بالطمع على الصدور ونحن في الغرف المغلقة، فطلمنا داخل الصدور، وكنا نتلقى العزاء بالإشارات.. وهكذا ضاعت علينا فرصة الوجد من رحيل رجل خمسيني ترك في ذاكرة الذائقة العراقية نومايس للتثقيف اليومي، عزٌ على غيره أن يفعلها، فصارت صراحة، مثل عود المسك إذ يشتغل المكان بشذاه، أسطورة يردها الناس وهم يضحكون أو يهزؤون، وهم يتعاطون.. وكان أحدهم إذ يستهل حديقه بكلمة (بصراحة) حتى يقطعها الأخرى (بصراحة أبو كاطع).. فصارت الصراحة مفهومًا جميلًا لمخاطبة الجمهور.. وبين ثنائها، أرسل أبو كاطع كل ما كان يحتاج لإرساله إلى السلطة والرفاق والناس.. ومع أن أهل الكوت يعرفون أبو كاطع، كواحد من أبناء الأسر العريقة والعميقة الجذور في المحافظة، فإنه كان عراقياً بكل مواصفات الشخصية العامة التي لم تحتسب لنفسها يوماً أفقاً مناطقياً بحدّها من عموميتها ووطنيتها الرقيقة.

وقد بادت جامعة واسط، بفضل إحساسها بالرؤية التي كان عليها أبو كاطع وبفضل جهود فريدة أو جماعية للسيد رئيس الجامعة الدكتور جواد الموسوي ومجلس الجامعة من إطلاق اسم الرجل على إحدى القاعات، اعترافاً منها بأهلية مثل هذا المبدع لنيل تكريم مدينته التي كتب عنها ومنها أجمل ما أبدعه الأدب العراقي في القرن الماضي.. وجامعة واسط، واحدة من الواحات الخصيبة التي نأمل أن تنتع وتنتع في أفق المحافظة، وأفق البلاد العربي، فليس لمثلها أن تقف عند حدود ضيقة.. ففيها موارد علمية ممتازة، وإدارة فاعلة، ورئيس له رجل في العلم ورجل في الأدب.. وأمل أن نتحفل بذكرى رحيل أبو كاطع في آب هذا العام على قاعته العامرة وجدده المديد.

العراق ومحيطه العربي



من المنصف أن نعترف بأن الكويت كانت في مقدمه الدول التي دعمت التجربة العراقية من خلال الاعتراف بالحكومات الجديدة وفتح سفارتها في العراق إضافة الى زيارات متبادلة بين الطرفين على مستويات عالية ورغبة من الطرفين بإقامة شراكة اقتصادية متينة، إلا أننا نضع اليوم علامات استفهام كثيرة أمام مواقف الجارة الكويت بخصوص موقفها في أكثر من قضية منها قضية الديون وقضية الخطوط الجوية العراقية وبناء مشروع ميناء مبارك الكبير الذي يضيق الممر المائي الذي تمر من خلاله السفن من وإلى العراق ويخفق الموانئ العراقية.

ميعاد الطائي

ولقد فات على الإخوان في الكويت وفي الدول الأخرى بأن التغيير الديمقراطي في العراق لا يبيح لأي شخص أو حزب بالتصرف بمفرده واتخاذ القرارات الخطيرة كما كان في زمن النظام الشمولي في العراق قبل ٢٠٠٣. وكما يعرف الجميع إن العراق وبسبب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ فقد مسحات واسعة من مياهه الإقليمية وانكمشت حدوده البحرية لصالح الكويت بمساحة تصل إلى ٥٧ كيلوا متراً في الوقت الذي كان العراق فيه يأمر الحاجة لهذه المساحة حيث تشكل المنافذ البحرية أهمية كبيرة للاقتصاد العراقي لأنه يعتمد عليها في دخول وخروج البضائع لا سيما تصدير النفط العراقي الذي يصدر عبر البحر ومن خلال موانئ العراق التي يحاول العراق تطويرها لتستوعب طموحات العراق في النهوض بواقع المتردي الأمر الذي جعل الكويت تسرع في تنفيذ ميناء مبارك بالرغم من أن الكويت لها الكثير من البدائل وأنها ليست بحاجة ماسة لهذا المشروع، حيث تمتلك خطوطاً ساحلية مفتوحة على البحر، يزيد طولها على ٤٩٩ كيلومتراً، بالإضافة الى موانئ تخصصية واسعة في الشعيبة، والأحمدي، والدوحة، والشويخ، والقليعة، وغيرها مجموعة كبيرة من المرفأ والمراسي العميقة، وهي ليست بحاجة لهذا المشروع إنما يرى المراقبون أن هذا المشروع يأتي من

بالرغم من الجهود الدبلوماسية العراقية الجادة لإصلاح وترميم العلاقات مع محيطه العربي وخاصة دولة الكويت والتي يحاول العراق إرساء دعائم العلاقات الجديدة معها وفق القوانين الدولية والمبنية على مراعاة حسن الجوار واحترام سيادة الطرف الأخر والحرص على عدم التدخل بالشؤون الداخلية، إلا أننا نشهد هذه الفترة تصعيداً من الجانب الكويتي في المواقف المضرة بالعلاقة الأخوية بين الطرفين والتي يسعى العراق لتطويرها من خلال الكثير من المبادرات والزيارات التي قام بها أكثر من مسؤول عراقي كبير الى دولة الكويت.

ولا يمكننا أن نفرس هذه المواقف سوى أنها تشير إلى عدم الرغبة في تطوير العلاقات لأسباب تبدو غير معلنة إلا أننا نؤكد لها علاقة بانعدام الثقة من الجانب الكويتي ببعض ممن يتواجدون في السلطة في العراق واستغلال الوضع العراقي الراهن، حيث يعتقد البعض في الكويت أن بعض السياسيين مازالوا يحملون أفكار وأطباع النظام السابق ويحتفظون بنفس النظرة الضيقة نحو الكويت وتاريخها، لذلك يرى البعض بالمقابل أن هناك محاولات خفية من بعض الأطراف العربية لإيقاع القوات الأمريكية في العراق ومحاولة الحيلولة نون تسليم الجيش العراقي بالأسلحة المتطورة لمواجهة هذه المخاوف.

أن تستجيب لنداءات السياسيين والبرلمانيين العراقيين الذي يشادون الكويت عدم تنفيذ المشروع والتوقف الفوري عن دق الركائز وإنشاء الطرق والسداد الترابية وانتظار ما سينتج عن التفاوض بين اللجان المشتركة بين البلدين والتي تمنع أن تعمل بجدية وحرص كبيرين على مصالح الشعب العراقي. وتتبنى على الجانب الكويتي السعي الحقيقي والجاد لبناء شراكة اقتصادية ناجحة مع العراق وطى صفحة التوتر التي سادت بين البلدين لسنوات طويلة لكي تتعاون الأجيال القادمة في البلدين وتتخلص من تداعيات الأزمات السابقة.

أزمة جديدة... مفاعل وربة النووي

صبيح الحافظ

بعد الأزمة التي أثارها دولة الكويت وعزمها على إنشاء ميناء مبارك جزيرة بوبيان القريبة من الحدود العراقية، وإذا ما تم إنشاءه سوف يغلق نصف الممر المائي وبالتالي تعطل دور ميناء الفاو الكبير والعراق بحاجة إليه مع العلم أن دولة الكويت ليس بحاجة إلى إنشاء ميناء جديد، إذ أن سواحلها المطلة على البحر تحوي الكثير من الموانئ والمراسي الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الميناءين الكبيرين الشويخ والأحمدي وهذان يعلمان بكل كفاءة في مجال الشحن والتفريغ، وقد ذكرت في موضوع سابق أن هدف الكويت من إنشاء هذا الميناء هو هدف سياسي للضغط على العراق للموافقة والاعتراف بالحدود البرية التي تم ترسيمها عام ١٩٩١ من قبل الأمم المتحدة ومن طرف واحد وبإشهاد دول إقليمية ودولية حيث كان النظام السابق في وضع ضعيف جداً أما الأزمة الجديدة الثانية والتي أثارها الكويت وتناقشها وكالات الأنباء هي عزم دولة الكويت على إنشاء مفاعل نووي في جزيرة وربة وبمسافة أقل من نصف كيلو متر عن الحدود العراقية، وفي هذا السياق صرح رئيس مجموعة مراقبة الخليج العقيد كوفي المتقاعد الدكتور محمد العجيجي أن لا يبدل لبناء ميناء مبارك إلا مفاعل وربة بدلاً من الميناء الذي اعترض العراق على إنشائه. وقد أفضت فعوى هذا التصريح وبتدورنا نتساءل ما علاقة ميناء مبارك بالمفاعل النووي؟ فإليها مهام تجارية تتمثل في تفرغ وسحن السفن والبواخر بالمواد التجارية، أما المفاعل النووي فله أهداف ومهام أخرى تختلف تماماً عن أهداف الميناء، ولا تدري ماذا كان يقصده الدكتور محمد العجيجي بقوله ((لا يبدل ميناء مبارك إلا مفاعل وربة)).

إن قيام دولة الكويت بتشديد مفاعل نووي في مكان قريب جداً من الحدود العراقية في جزيرة وربة والتي لا تبعد عن ميناء أم قصر بمسافة أقل من نصف كيلو متر فقط، وهذا يعني إخلاء نصف مليون عراقي من مدينة أم قصر وليس من الميناء فقط بل يؤدي إلى إجلاء سكان خور الزبير حفاظاً على سلامتهم إضافة إلى إيقاف أي نشاط زراعي في هذه المنطقة التي سيتم إعلانها منطقة محظورة بسبب توليها بالإشعاعات الذرية، في حين نرى أن المفاعل يعد بمسافة أكثر من (٣٠) كيلو متراً عن أقرب مجمع سكني كويتي بعيد عن الإشعاعات النووية.

ونشأه أيضاً، لماذا تقوم دولة الكويت بمشاريع كبيرة ومكلفة في قرب الحدود العراقية، في حين هناك مناطق شاسعة في الكويت كمحافظة الفججيل والصليبات مثلاً وغيرها وهي مملدة على الساحل الكويتي يمكن أن ينشئ فيها مثل هذه المشاريع. إننا نتعتقد أن هدف الكويت من إنشاء مشاريع كبيرة على الحدود العراقية الجديدة هي لتثبيت هذه الحدود وإقرارها من قبل العراق كونها أصبحت فيها مبنائي ومشاريع ضخمة لا يمكن التخلي عنها، وتضع العراق أمام أمر واقع جديد.

إن التجاوزات والانتهكات التي تقوم بها الكويت تجاه العراق بعيداً عن التجاوزات التي تضر باقتصاديات العراق وأمنه يجب أن تسود بين الشعبين الشقيقين والابتعاد عن أفكار البعض من قصيري النظر اللا متمسحين بالذرية الذين يفكرون بعقلية الخار متناسين أن العراق باق في شمال الكويت إلى الأبد وأن الكويت باقية جنوب العراق إلى الأبد أيضاً، وأخيراً وليعلم البعض أن من يزرع بذور الحقد والكرهية والفتنة سوف يقطف ثمارها الأبناء وأبناء الأبناء من كلا الطرفين.

نجاح المخططات العراقية لتطوير الاقتصاد والنهوض بواقع المتردي الأمر الذي جعل الكويت تسرع في تنفيذ ميناء مبارك بالرغم من أن الكويت لها الكثير من البدائل وأنها ليست بحاجة ماسة لهذا المشروع، حيث تمتلك خطوطاً ساحلية مفتوحة على البحر، يزيد طولها على ٤٩٩ كيلومتراً، بالإضافة الى موانئ تخصصية واسعة في الشعيبة، والأحمدي، والدوحة، والشويخ، والقليعة، وغيرها مجموعة كبيرة من المرفأ والمراسي العميقة، وهي ليست بحاجة لهذا المشروع إنما يرى المراقبون أن هذا المشروع يأتي من

أبداً، أصل حكاية المثل كان في قرية ما شاب يافع اسمه (عبيوب) في أحد أيام الشتاء المطيرة بعد توقف المطر الغزير الذي سبب فيضانات لكل الأراضي المنخفضة حول القرية مزارعه، وأثناء خروجه من البيت وجد فأرة صغيرة (خرساسة بالطر) أي قد أصابها البلب والبرد والضعف والوهن ولا تقوى على الحركة ولكنها واقفة على تل مرتفع نوعاً ما. فعندما وأما وقعت في قلبه الشفقة والرحمة وأراد أن يخلصها ويساعدها من هذا الظرف الصعب، فحملها وعاد إلى البيت مسرعاً فقالت له أمه. لماذا عدت؟ قال له: إني جاءتها من الضعف والوهن ولا تقوى العيون وقليلاً من حبوب الحنطة عندما تأكلها تقوى على الحركة ويبد النشاط فيها. فوضعها عبيوب تحت الصندوق الخشبي أيام زيمان كان يسومونه (محمل) يوضع فوقه الفراش العائلي، وضع حبوب الحنطة بالقرب منها ثم ذهب إلى مزرعته، وعند عودته مساءً، جاء ليكتف الغارة فلم يجدها فألتم الأمر لاحتمالين أولهما أنها ماتت لأنها (غركانة) بالما وثانيهما أنها قد تكون خرجت من البيت. ولكن بعد مرور فترة ظهرت آثار للفئران في بيت أهل عبيوب مما أثار انزعاجهم

الإعلام العربي وساطرياح التغيير

فجره الجديد يترتب على منتسبيه توضيح موقعهم من التغيير والعمل وفق المعايير الصحفية التي تضمن استقلاليتهم المهنية تجاه المتغيرات المجتمعية وتجاه المفاهيم الجديدة التي يتعامل معها المثقف لأول مرة. هذا من جانب ومن جانب آخر تبقى النقابات والمنظمات الإعلامية مسؤولة بالدرجة الأولى عن بناء النظام الداخلي باتجاه التوافق مع النظام الجديد إضافة الى الضغط على المؤسسة التشريعية لإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالإعلام وحمايته وتنظيم عمله، حيث نجد أن السلطة التشريعية (البرلمان) وبعد سنوات طويلة من العمل لم تنتج في تشريع قوانين تنظم العمل الإعلامي وتوفر الحماية للعاملين فيه منملا فشلت أيضاً في تشريع قوانين مهمة في حياة المواطن في مجالات الأحزاب والمنظمات الأمر الذي يفرض على السياسيين أن يزيدوا من همهم من أجل الضغط على السلطة التشريعية الغائبة عن ممارسة دورها التكاملي مع السلطات الأخرى التنفيذية والقضائية إضافة إلى السلطة الرابعة لتواكب مرحلة التغيير والتحول الديمقراطي الذي لا يمكن أن ينجح بدون هذه التشريعات.



ومساحة الحرية الكبيرة التي وجد الإعلام في هذه الدول نفسه إزاءها. يمكننا الإجابة عن هذا السؤال من صميم التجربة العراقية باعتبارها التجربة الأطول عمراً حيث سبقت التجارب الأخرى بسنوات طويلة، ولقد كان الإعلام ووسائله التي كانت تعمل في زمن النظام البعثي تعيش تحت سيف الرقيب الذي كان عتيداً في